مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

قضايا التعليم في مجلس النواب اللبناني خلال المدة (1958–1964)
(التعليم الابتدائي والثانوي والرسمي)

م.د. فؤاد خلف حسين علي
مديرية تربية الأنبار– وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: لبنان ، مجلس النواب ، التعليم ، الموازنة

الملخص:

يعد القطاع التربوي في لبنان من القطاعات الكبيرة والتي تضم شريحة واسعة من المجتمع اللبناني ، وهو واحد من القطاعات الأكثر تعقيداً في هذا البلد ، إذ تتداخل فيه الشؤون بسهولة في شتى المستويات .

أدى ضعف جودة التعليم في لبنان إلى إطلاق دعوات لإجراء إصلاحات جديدة ونتيجة لذلك رأينا خلال المدة ما بين (1958-1964) أن شهد نظام التعليم الرسمي اهتماماً متزايداً، وخصوصاً في مجال التوسع في خدمات التعليم لتصل إلى الفئات الأكثر حرماناً والتي كانت شبه محرومة من التعليم في السنوات السابقة .

أدركت الحكومات اللبنانية المتعاقبة أهمية القيام بإصلاحات، والاهتمام بمسائل الإنماء في مناطق الأطراف الإسلامية لتأثيرها في النظام السياسي والعلاقات الاجتماعية .

بينت محاضر مجلس النواب اللبناني الاهتمام الكبير من قبل الأعضاء في دعم قطاع التعليم الحكومي في المرحلة الأولية وعكف النواب على تحليل الواقع التعليمي وتشخيص العلل التي كانت تؤثر على الواقع الاجتماعي للمجتمع اللبناني وتثير الكثير من المشاكل التي تعوق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال عدم حصول اعداد كبيرة على فرصة للتعليم وما يمكن أن يولده الجهل من بيئة مناسبة لتفشي الكثير من الأمراض الاجتماعية والسياسية التي تشكل الميدان الخصب الذي يمكن لأعداء لبنان من الولوج منه لتدمير لبنان من خلال نشر الفوضى وعليه أجمع أعضاء مجلس النواب اللبناني على تحديد ميدان التعليم الأولي كمرتكز يمكن اعتماده لتدعيم وحدة المجتمع وبناء الدولة الجديدة فتبارى أعضاء المجلس في تقديم الاقتراحات الهادفة للإصلاح وحث الحكومات على الاستمرار في تعزيز الدور الحكومي فتبني

تعليم هادف ومنتج يحقق طموحات الشعب اللبناني في نشر التعليم الأولي وفق أحدث التجارب العالمية الناجحة وسوف نتناول في هذا البحث التركيز على المدارس الحكومية الرسمية.

إشكالية البحث

شهدت لبنان في عام 1958 انتفاضة جماهيرية نتيجة لعدة أسباب كان من ضمنها تردي الواقع الاجتماعي للمجتمع اللبناني فضلاً عن التباين الكبير في توفير الخدمات بين المناطق في لبنان وكان ميدان التعليم الاولي وتردي احواله القضايا التي اثارة نقمة الجماهير المنتفضة الأمر الذي رفع أعضاء مجلس النواب الى إيجاد الحلول الجذرية لمعالجة تلك المشاكل من خلال تشريع القوانين وزيادة التخصيصات المالية.

المقدمة:

تمتع لبنان بأفضل نظام تعليمي في المشرق العربي وقد أهله هذا الوضع ليؤدي دوراً رائداً في مجالات التنمية الاقتصادية والفكرية وليحتل مركزاً تعليمياً مرموقاً كان محطاً للانظار[1].

لم يصبح التعليم جماهيرياً في لبنان الا في العقد السادس من القرن الماضي أي مع تجارب الدولة اللبنانية مع الطلب الاجتماعي على التعليم، لدى الفئات التي لم تحظ برعاية مدارس الطوائف وقد كان مشروع الرئيس فؤاد شهاب[2] الذي تناول مكانة الدولة في المجتمع باتجاه توسيع دورها واستخدام خريجي المؤسسة التربوية في أجهزتها على نطاق أوسع نسبياً[3].

تألفت وزارة التربية الوطنية من الدوائر الكبرى التالية: الإدارة المركزية والجامعية اللبنانية ومديرية التعليم الابتدائي ومديرية التعليم المهني ومديرية التعليم الثانوي ومصلحة اعداد المعلمين ومصلحة التربية الرياضية والكشفية ومديرية الآثار والمعهد الموسيقي ودار الكتب الوطنية[4].

أُنيطت مهام التعليم الابتدائي الى (مديرية التعليم الابتدائي وذلك لتنظيم وتيسير عمل كل قطاع من القطاعات التعليمية كما عنيت ايضاً بالتعليم التكميلي او (المتوسط) في حين أُوكلت مهام التعليم الثانوي الى (مديرية التعليم الثانوي) وهما المديريتان الرئيسيتان في (المديرية العام للتربية الوطنية) بوزارة التربية الوطنية[5].

حكومة سامي الصلح 14 آذار1958 - 24 أيلول 1958[6]

تضمن البيان الوزاري لحكومة رئيس مجلس الوزراء سامي الصلح[7] الذي القاه بتأريخ 1958/3/25 الدعوة الى تعزيز التعليم في مختلف درجاته ومراحله ورفع مستوى الهيئة التعليمية

والعمل على تحقيق مجانية التعليم الابتدائي والعمل على تشكيل لجنة مختصة تعمل على دراسة واقع التعليم الابتدائي في لبنان والعمل على تطويره من خلال احداث نقلة نوعية في برامج التعليم الابتدائي وفق احدث الطرق العلمية التي توصلت لها برامج التعليم العالمية من اجل تغذية عقول التلاميذ بالخبرات العلمية وفق احتياجات المجتمع اللبناني[8].

رحب عدد من النواب بمضمون البيان الوزاري وتحديداً في ما يخص التعليم الابتدائي المجاني وطالب بإعادة النظر في المناهج وفي أساليب التعليم وطرق التربية[9].

ولتنفيذ ما وعدت به الحكومة في بيانها الوزاري بدأت أولى خطوات تحديث عمل وزارة التربية بفتح اعتماد مالي قدره 150000 الف ل.ل.في موازنة التربية لتضيف 70 من المعلمين والمدرسين من حملة الشهادات الجامعية وقد صدق القانون بالاكثرية[10].

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان أقر مجانية التعليم بالمرحلة الإبتدائية في المرسوم الاشتراعي رقم (134) بتاريخ 1959/6/12 .[11]

شهد العام الدراسي 1958 – 1959 إقبالاً كبيراً من قبل الطلبة الراغبين بالدراسة في المدارس الابتدائية الرسمية، الامر الذي فاق قدرات وزارة التربية على استيعابهم في المدارس الحكومية فضلاً عن عجزها في استئجار أبنية يمكن ان تستخدمها كمدارس بسبب عدم توفر السيولة المالية[12] الامر الذي دفعها الى تأجيل قبولهم الى العام الدراسة التالي 1959 – 1960، وأشارت التقديرات ان عدد الطلاب تزايد بمقدار (15,000) طالب سنوياً وتلك الزيادة تحتاج الى توفير (300) معلم على الأقل فضلاً عن مقدار رواتبهم السنوية والتي تقدر بـ (780) الف ل.ل.كرواتب لهم.

اضطرت الحكومة من اجل معالجة هذه المشكلة الى فتح اعتماد مالي بصيغة تحويل إضافي معجل بلغ (110,000) ل.ل.لتوفير مستلزمات استيعاب تلك الاعداد المتزادية من الطلبة في كل عام[13].

شهد بداية العام 1958، تصديق مجلس النواب اللبناني على تعيين (250) معلماً ومدرساً جديداً في وزارة التربية سعياً لسد النقص الحاصل في هذا المجال ولحل المشاكل التي شهدها قطاع التعليم الابتدائي خلال العام 1958 – 1959 وتعميم التعليم في المدارس الابتدائية وتم تخصيص المبالغ المالية لهما في الموازنة والبالغ 525,000 ل.ل، وقد اقر القانون بالأكثرية[14]

دأبت الحكومة اللبنانية على فتح اعتمادات مالية عاجلة ومتكررة لوزارة التربية خارج اطار الموازنة وذلك لسد ديون ترتبت عليها او لتجهيز معدات او غيرها من الاحتياجات الضرورية

التي سبقت عام 1959، ومن ذلك فتح اعتماد إضافي قدره 48,528 ل.ل، لتسديد ديون ترتبت على وزارة التربية خلال الأعوام السابقة زادت قيمتها عن الاعتمادات الموصدة في تلك السنين[15] تلاه اعتماد مالي آخر قدره 9.913 ل.ل.لتسديد ديون سابقة كذلك.[16]

على الرغم من الخطوات التي انتهجتها الحكومة اللبنانية نحو تطوير وتعميم التعليم في جميع المناطق اللبنانية لكن ذلك لم يحول دون تعرضها للانتقادات من بعض النواب في جلسات مجلس النواب بسبب وجود مدارس مقفلة في القرى والمناطق البعيدة عن مراكز المدن فيما هناك مدارس أخرى فيها اكثر من (100) طلاب يقوم بالتعليم فيها مدرس واحد وذكروا انهم عندما كانوا يرجعون إلى ذوي الشأن في الوزارة يكون الجواب ان الأساتذة لا يذهبون الى القرى اللبنانية[17].

ازداد الاهتمام الحكومي بقطاع التربية والتعليم في لبنان لما يمثله هذا القطاع الكبير والحيوي من أهمية كبيرة تمس حياة المواطن اللبناني الذي كان الشغل الشاغل لكثير من العوائل لتعليم أبنائهم تعليماً يليق بهم ويتضح ذلك جليا من خلال التعديلات التي طرأت على موازنة عام 1960 والتي تمثلت بحذف اعتمادات الوظائف الشاغرة في جميع الوزارات باستثناء وزارتي العدل والتربية وقد أدت هذه التعديلات الى وفرة ملحوظة في نفقات الموازنة إذ تم رصد مبلغ (1000,000) مليون ل.ل.منها في مشروع الموازنة لتعميم التعليم الابتدائي المجاني، بالإضافة الى (2400.000) مليون ليرة للمدارس التعليمية الابتدائية المجانية، وإحداث مدارس ثانوية رسمية في مراكز الملحقات وكذلك دارين للمعلمين كما انها أضافت اعتمادات رصدتها للترقية العادية وللجان الامتحانات الرسمية ولمساعدة الجمعيات الثقافية والعلمية وللأدوات اللازمة للمختبرات[18].

شهد لبنان زيادة مفرطة في اعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي اجمالاً شيئاً فشيئاً بنسبة لا تقل عن 5 – 6% إذ شهد عام 1960 زيادة في عدد التلاميذ في المدارس الرسمية تراوحت بين 10 – 12% وتعود هذه الزيادة لاسباب عديدة منها:

اولاً: الزيادة السنوية العادية الناتجة عن زيادة عدد المواليد.

ثانياً: الاقبال على المدارس الرسمية رغبة في توفير التكاليف التي يتطلبها التعليم في المدارس الخاصة.

ثالثا: توصية الحكومة الملحة بوجوب قبول جميع التلاميذ الذي يتقدمون للتسجيل في المدارس الرسمية.

وقد أظهرت الإحصاءات التي أجرتها وزارة التربية مدى تطور حركة التعليم وتقدمه في المدارس الرسمية خلال عامي 1958 – 1959

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1958	1105	93844
1959	1290	105922

تدل هذه الإحصاءات ان زيادة عدد التلاميذ في المدارس الرسمية في عام 1959 بلغت 12078 في مختلف المناطق اللبنانية فتكون نسبة الزيادة 12%.

ومن الطبيعي ان تستلزم هذه الزيادة في اعداد التلاميذ عدداً اضافياً من المدرسين والمعلمين نسبة مدرس واحد لكل ثلاثين تلميذاً على الأقل وتداركاً للنقص تم تعيين 274 مدرساً في بداية عام 1960 إلا إن هذا العدد لم يسد النقص الحاصل الامر الذي دفع الحكومة في 11 نيسان 1960[19] إلى زيادة هذا العدد الى 300 مدرس لسد ذلك النقص[20].

حكومة صائب سلام أول آب 1960 – 20 آيار 1961 [21]

ألقى صائب سلام بيانه الوزاري في 1960/8/18 إذ نال قطاع التربية والتعليم اهتمام الوزارة التي أعلنت انها وضعت خطة تهدف من خلالها الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[22]:

1. نشر التعليم الابتدائي المجاني وتوسيع التعليم الثانوي في كافة المناطق اللبنانية.
2. رفع مستوى الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية وفق مخطط تدريبي مسلكي وتقني.
3. تخفيض أسعار الكتب المدرسية.

عملت الحكومات السابقة من اجل تحقيق تلك الأهداف على فتح مدارس ثانوية في مراكز المدن والمحافظات فقط ولم يعد ذلك يحقق رغبة الجماهير اللبنانية التي عكفت على توجيه الكتب الرسمية التي تناشد بها السلطات الحكومية على ضرورة فتح مدارس ثانوية في جميع القرى اللبنانية، وقد استجابت حكومة صائب صلاح لكثير من تلك المناشدات لانها تحقق فائدتان رئيسيتان:[23]

الأولى: الاسهام في توحيد التوجه الوطني.

الثانية: إفساح المجال امام الطلاب الذين انهوا تحصيلهم التكميلي، لمتابعة دراستهم الثانوية دون حاجة الى النزوح من القرى الى المدن مما يؤدي الى ضغط متزايد على مدارس المدن بوجه الاجمال ومدارس بيروت بوجه خاص عدا أن انتقال هؤلاء الاطلاب الى المدن يحتم انتقال أهلهم وهذا احد الأسباب الرئيسية للهجرة من القرى الى المدن.

وعلى الرغم من ان تحقيق هذا المنهج بكامله يكلف الخزينة نفقات باهظة لذلك اكتفت بالموافقة على انشاء اربع مدارس ثانوية للصفوف الثلاثة الأخيرة فقط[24] .

تتبوأت وزارة التربية اللبنانية مكانة رفيعة بين مختلف الوزارات اللبنانية الأخرى وهذا ما أهلها أن تتبوأ المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع ، وهذا يدل على المكانة التي يتمتع به قطاع التعليم.[25]

شهد عام 1961 اهتماماً ملحوظاً بوزارة التربية من خلال منحها موازنة كبيرة قياساً بالاعوام السابقة بلغت 37,655,300 مليون ل.ل. أي زيدت عن عام 1960 مبلغ 6,836,077 مليون ليرة أي بنسبة تقرب من 18% وقد تضمنت هذه الموازنة زيادة في اعتمادات المساعدات الثقافية ومنح التخصص وتعيين 700 معلم ومدرس جديد على دفعتين وفتح مدارس جديدة وتحقيق مشروع لتعميم التعليم الابتدائي المجاني والقيام بدورات تدريبية تربوية والباقي وقدره 1,071,562 مليون ل.ل.في الجزء الثاني توزع بين اعتمادين لمساهمة الصندوق المستقل للأبنية المدرسية ولتجهيزات وآلات إحصائية وقدرهما 710,000 الف ليرة واعتماد قدره 134,000 الف ليرة لتجهيز أدوات ومواد للمختبرات[26].

على الرغم مما منح لوزارة التربية من موازنة كبيرة ذلك لم يحول دون توجيه انتقادات لوزير التربية في بعض جوانب داخل مجلس النواب تنوعت بين نائب وآخر. إذ انتقد النائب عدنان الحكيم[27] الجزء الخاص بالمساعدات الثقافية وللهيئات التي تضطلع بشؤون التعليم وطالب بان يخصص هذا المبلغ لتعميم التعليم الابتدائي الالزامي الرسمي. فيما وجه النائب ريمون إده [28]سؤالا لوزير التربية حول حرمان منطقته ومناطق أخرى من المعلمين على الرغم من انه تم تعيين 700 معلم ولم يستلموا مهامهم حتى الآن.

جاء رد وزير التربية حول سبب التأخيرات أنَّ السنة الدراسية لا تتوافق مع السنة المالية فعندما توضع الميزانية لسنة تبدأ في أول السنة المعهودة وتنتهي في نهايتها ولذلك طالب أن يوضع قانون لكي يجاز لمدى خمس سنوات، لوزارة التربية أن تعين أثناء فصل الصف عدداً من المدرسين الذين تحتاجهم لأجل تعميم التعليم الابتدائي الرسمي[29].

ومن الجدير بالذكر أن المطالبات بتعميم التعليم الابتدائي المجاني في لبنان لم يكن مقتصراً داخل مجلس النواب لكن المطالبات شملت مناطق وقطاعات مختلفة من أطياف ومناطق لبنان، فقد طالب كل من اتحاد الطلبة في طرابلس وطالبات وطلاب معهد بيروت العالي

في إرسال برقيات الى مجلس النواب اللبناني للمطالبة بتعميم التعليم الابتدائي المجاني[30] وكان قد سبقها برقية من أهالي بعقلين بطلب تحقيق مشروع وزير التربية بشأن تعميم التعليم المجاني[31].

حرصت وزارة التربية على مواكبة التطور العلمي والاهتمام بالجانب العلمي في المدارس وتحديداً الثانوية من خلال احداث وظيفة مختبر في المدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات التابعة لوزارة التربية مع تحديد سلسلة رواتبها وقد تضمن القانون المعجل الذي صدق عليه مجلس النواب مادة واحدة تضمنت[32]:

1. تحدث في المدارس الثانوية الرسمية وفي دور المعلمين والمعلمات وظيفة محضر مختبر.
2. يحدد عدد هؤلاء المحضرين كل سنة في قانون الموازنة. ويشترط في محضر المختبر:

أ. أن يكون حائزاً شهادة البكالوريا اللبنانية – القسم الأول – الفرع العلمي او ما يعادلها على الأقل او ان يكون حائزاً شهادة مهندس في الكيمياء الصناعية او في الكهرباء او الميكانيك او ان يكون قد مارس مهنة محضر مختبر في احد المختبرات مدة لا تقل عن خمس سنوات.

ب. وأن يفوز بالاختبار الذي ينظم لهذه الغاية.

ج. حددت فئة وسلسلة الرواتب في الجدول المرفق:

سلسلة رواتب محضر مختبر في المدارس الثانوية الرسمية ودور المعلمين والمعلمات

الفئة الرابعة	الدرجة	الراتب
	1	407,50
	2	375,55
	3	342,50
	4	315,00
محضر مختبر	5	287,50
	6	260,00
	7	232,50

مما تقدم يلاحظ ان السعي للاهتمام بالجانب العلمي والتربوي ونشر التعليم على نطاق واسع كان آخذاً في الازدياد سواء في زيادة الموازنات او وبناء المدارس وزيادة الكوادر التربوية او من الناحية العلمية.

أن نشر التعليم وتعميمه لم يكن فقط ضمن مطالب أعضاء مجلس النواب بل تعداه الى المطالبة بالاهتمام بالكوادر التعليمية والجوانب الفنية لوزارة التربية، إذ طالب النائب نهاد[33]

بويز خلال جلسة مناقشة موازنة 1963 بالاهتمام بالتعليم والمعلم وقال ((إن لبنان لا يحيا باسطوله، ولا يحيا بمساحاته الرحاب، ولا يحيا بشعبه الذي لا يزيد عن المليون والنصف إنما هو يحيا بمعلمه، لان لبنان بلد العلم والمعرفة)).

فيما اثنى النائب بشير الأعور[34] على وزارة التربية التي وصفها بأنها ((بذلت في الآونة الأخيرة كثير من النشاط حتى رفعت مستوى التعليم ويتضح ذلك من خلال ان الأهالي في الماضي كانوا لا يرسلون أولادهم الى المدارس الرسمية ويعتبرون ذلك ضياعاً لوقتهم وفي الآونة الأخيرة أخذوا يرسلون أولادهم الى هذه المدارس بعد أن اطمأنوا على مستوى المعلم والى مستوى التعليم))[35]، وفي الوقت ذاته طالبت النائبة ميرنا الخازن برفع مرتبات المعلمين على اعتبار ان هذه الخطوة هي احدى الحلول الإيجابية والعملية لرفع مستوى التعليم، إذ انتقدت ان يكون مرتب حامل شهادة البكالوريا 250 ليرة كما وجهت انتقاداً للحكومة بسبب قلة عدد الاختصاصيين في موضوع التفتيش التي ذكرت وجود عشرين مفتشاً لسبعة آلاف معلم ومدرس[36].

أن السعي لتطوير وتعميم التعليم في جميع المناطق اللبنانية كان من أولويات الحكومة ووزارة التربية لكن ضعف الإمكانيات المالية من جهة والعامل الطائفي من جهة أخرى كانا يحولان دون الوصول الى الغاية المنشودة لكن رغم ذلك كان هناك تقدم ملحوظ وخطوات متسارعة في هذا الاتجاه.

تم تدوير اعتمادات مرصدة غير مستعملة في الجزء الأول من موازنة عام 1962 الى موازنة عام 1963 وذلك في التاسع من شباط عام 1963 والبالغ قيمتها 750 الف ل. ل. لمساعدة الهيئات والمؤسسات التي انشاؤها بتاريخ لاحق للعام الدراسي 1960 – 1961 والتي تضطلع بشؤون التعليم[37].

جاءت تلبية حاجة القرى اللبنانية الى مدارس جديدة والمدارس القائمة الى عدد من المدرسين والمعلمين الاضافيين التي كانت ضمن محاور جلسة مجلس النواب في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1963 حين وافقت الحكومة اللبنانية على تعيين 700 مدرس للعام الدراسي 1963 – 1964 وذلك بفتح الاعتماد المالي اللازم لهذه الجانب وقدره 290,000 الف ل. ل[38].

كان التباين بين نسبة عدد السكان وعدد المدارس بين المناطق اللبنانية هو احد الأسباب التي دعت النائب سامي الصلح بطرح استفساراً وجه لوزير التربية بين فيه ان عدد سكان بيروت حسب إحصائية بعثة (ايرفد) [39] 460 الفاً وسكان الشمال 338 الف وجبل لبنان

372 الف وسكان الجنوب 238 الفاً، وسكان البقاع 222 الفاً. وبموجب الإحصاءات التي أجرتها هذه البعثة لا يوجد في بيروت سوى 44 مدرسة فقط بينما في جبل لبنان وحده 441 مدرسة رسمية وفي الشمال 309 مدارس وفي الجنوب 281 مدرسة، وفي البقاع 225 مدرسة.

فأوضح الوزير أن في بيروت مدارس خاصة عديدة لا يوجد منها في سائر المناطق اللبنانية الأخرى[40].

ويعود الإقبال على التعليم الخاص في بيروت وجبل لبنان ، وعلى التعليم الرسمي في بقية المحافظات اللبنانية إلى تفضيل الفئات المتوسطة والميسورة والغنية في المحافظتين الأوليين التعليم لخاص بسبب تفوق جودته على التعليم الرسمي.[41]

ويبدو أن الضغط السياسي هو أقوى الضغوط التي يتعرض لها النظام التربوي لدرجة أنه يشكل الحقل المغناطيسي الذي يعطي لبقية العوامل وجهتها . ويتميز هذا الضغط بإخضاع المؤسسة التربوية للسياسات الضيقة بالجماعات السياسية المغلقة على نفسها ، ثم بالتستير على ذلك ، وفي الوقت عينه ، وفي أغلب الأحيان ، وبلغة مستحسنة المظهر ، وربما يستمد الضغط السياسي قوته من هذه الازدواجية ، ويتجلى هذا الضغط ابتداء من تعيين معلم أو فتح مدرسة وانتهاء بإقرار الموازنات وإصدار النصوص التنظيمية ، مروراً بالمناهج والكتب وإعداد المعلمين وتدريبهم وغيرها.[42]

حكومة حسين العويني الثانية 25 أيلوي 1964 18 تشرين الثاني 1964 :

عقد مجلس النواب اللبناني في التاسع والعشرين من أيلول عام 1964 جلسة استثنائية ألقى خلالها رئيس مجلس الوزراء حسين العويني[43] الذي ضمن جانباً منه في حقل التربية والتعليم من خلال دعم حكومته على زيادة موازنة وزارة التربية عن السنة الماضية بمعدل عشرة ملايين ل.ل. تقريباً من أجل أن يتيح لها بالإضافة إلى متابعة مخططها التربوي العام ، أن تحقق بنوع خاص :

أولاً : تعميم التعليم الابتدائي ونشر التعليم الثانوي ف يمختلف المناطق اللبنانية .

ثانياً رفع مستوى المدارس وافراد الهيئة التعليمية فيها .[44]

لكن هذه الجلسة شهدت توجيه انتقاد من النائب صبحي المحمصاني إلى رئيس الحكومة حول خلو منطقة محلة البسطة الفوقا من وهي من الأحياء المهمة في بيروت من وجود مدرسة فيها على الرغم من أن هذه المحلة تفتخر بمبايتها للرئيس العيوني منذ القديم .[45]

كما وجه انتقاد إلى وزير التربية (أدمون كسبار) داخل مجلس النواب من قبل النائب يعقوب الصراف[46] بسبب وجود مدارس يخصص فيها للمعلم خمس عشرة تلميذاً بينما بعض المناطق البعيدة ليس فيها مدرسة واتحدة . وذكر أن تبرير الحكومة بسبب عدم وجود طرقات في هذه القرى لكنه أوضح أن هناك قرى فيها طرقات معبدة كثيرة لكنها رغم ذلك محرومة من أي مدرسة ووجه نداءً إلى وزير التربية أن يعير هذا الأمر اهتمامه لهذه الناحية وأن تتولى الدولى إحداث مدارس جديدة [47].

رد وزير التربية على ذلك بالاعتراف أن النقص موجود على الرغم من تخصيص تسعة ملايين ل.ل. زيادة في الموازنة لكنه أوضح أن وزارته تعد مشروعاً جديداً لتعميم التعليم الابتدائي وفتح 450 مدرسة جديدة في القرى المحرومة وأن هذا المشروع سيعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه في أوائل الشهر المقبل [48].

يبدو أن أعضاء مجلس النواب اللبناني كانوا مصممين على نشر التعليم في كافة الأراضي اللبنانية لذلك لا تكاد تكون هناك منطقة تخلو من المدارس أو الهيئات التدريسية إلا تم توجيه انتقاد أو استفسار أو طلب بناء مدارس أو دعم ومن ذلك ما تقدم به النائب سامي الصلح إلى وزير التربية حول التدابير التي اتخذها أو المنوي اتخاذها بصدد طلب الأهالي بفتح مدارس في كل من حي الباشورة وزقاق البلاط . وقد تم تسجيل طلبات الأهالي في الوزارة المختصة مع التصنيف بالرقم والتاريخ المحددين فيما يلي :

1- رقم 4545/3 تاريخ 1964/5/26 للذكور في خندق الغميق ، حي الباشورة .

2-رقم 4546/3 ، تاريخ 1964/5/26 للإناث في خندق الغميق حي الباشورة .

3-رقم 4547/3 ، تاريخ 1964/5/26 للذكور في محلة زقاق البلاط .

4-رقم 4432/3 ، تاريخ 1964/5/22 للإناث في محلة زقاق البلاط . وذلك نظراً لإزدياد عدد الأولاد المشردين في أزقة الأحياء المذكورة . بين الوزير أنه توجد مدرسة ابتدائية رسمية للبنات في محلة زقاق البلاط .

أما المناطق الأخرى فأوضح أنه قامت الدائرة المختصة في مديرة التعليم الابتدائي عن كشف عن عدة أبنية ، تبين أنها قديمة وغير مستوفية للشروط الصحية والفنية وبالتالي لا يمكن استعمالها لمدارس رسمية وأعلنت وزارة التربية عن حاجتها إلى أبنية مدرسية في مختلف المناطق حتى يتمكن أصحاب العلاقة من تقديم عروض إيجار لأبنيتهم ليصار الكشف عليها واستئجارها[49].

إن السعي إلى زيادة أجور الموظفين ومنهم فئة المعلمين والمدرسين كان ضمن مطالبات كمال جنبلاط[50] والذي طالب أيضاً بأن تخصص الدولة مساعدة مالية لتعليم ولد على الأقل من أولاد المتزوجين من الموظفين والعمال ، وطالب أن تدرس هذه القضية [51].

تم التصديق على قانون مساعدة الموظفين على تعليم أولادهم في نهاية عام 1964 الذي نص على أن يعطى الموظفون المساعدة المذكورة اعتباراً من بداية العام وصدق القانون بالإجماع[52].

والجدول التالي يبين الخطوات التي شهدها قطاع التعليم الحكومي في المرحلة الأولية والثانوية خلال مدة الدراسة .

جدول : المدارس ، المعلمون والتلاميذ في القطاع الرسمي [53]

يتضح من الجدول السابق أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال مدة الدراسة قد

	مدرس		معلمون		تلاميذ		معدل تلاميذ/معلم
	عدد	معدل التطور	عدد	معدل التطور	عدد	معدل التطور	
	1	2	3	4	5	6	7
59-58	1007	98,1	4385	126,8	93844	10,8	21,4
60-59	1127	109,7	5001	144,7	105923	121,7	21,2
61-60	1174	114,4	5411	156,5	121807	139,9	22,5
62-61	1231	116,2	6300	182,2	129933	149,2	20,6
63-62	1273	119,9	7724	223,4	141604	162,6	18,3
64-63	1273	123,9	8829	255,4	156559	179,8	17,7

تمكنت من النهوض بواقع التعليم وإدخال بعض التحديثات عليه من خلال زيادة عدد المدارس بالاستيعاب لأعداد متزايدة من الطلبة ، الأمر الذي أجبرها على توفير المستلزمات المادية من كوادر تعليمية وأبنية وملحقات وغيرها . إذ ازداد عدد المدارس والطالب والكوادر التدريبية وهذا يستلزم نفقات مالية كبيرة تخصص لقطاع التعليم الأولى بشكل عام .

ومع كل ما تقدم نجد أن عدد من أعضاء البرلمان كانوا يوجهون الانتقادات للحكومات المتعاقبة ويتهمونها بالتقصير وعدم الاهتمام بنشر التعليم الابتدائي ليشمل كل الفئات والأفراد الواجب تعليمهم.

الخاتمة:

لقد ساهم تعميم التعليم خلال المدة 1958-1964 في كسر الاحتكار الطائفي وفتح الباب أمام انضمام أفراد من طوائف ومناطق محرومة الطبقات أرقى مستفيدين من رأس المال البشري وليس المادي ، فنجحت نسبياً في الإفلات من قبضة الفقر المدقع .

لكن تعميم التعليم لم يخلو من بعض التمايزات كتركز مؤسسات التعليم في بيروت والمناطق المحيطة بها . من ناحية أخرى ظل التعليم في لبنان مادة خصبة للتباين المناطقي والطائفي.

كما يتضح مما تقدم إن ما كان يطرح من نقاشات او توجهات او انتقادات سواء للحكومة او لوزارة التربية لم تكن في مجملها هي انتقادات سلبية ولم يكن الغاية من اكثرها التسقيط السياسي او استهداف حزبي او طائفي لكنها ان دلت على شيء فإنها تدل على المكانة والأهمية التي تحظى بها هذه الوزارة لانها على تماس مباشر مع الشعب.

استمرار الحكومة اللبنانية في دعم برنامج تطوير وتعميم التعليم خلال تلك المدة من خلال دعم موازنات وزارة التربية وفتح اعتمادات مالية عاجلة وبشكل متكرر كان له الأثر الواضح في تذليل الكثير من المصاعب او العقبات التي تعترض تطوير وتعميم في كافة الأراضي اللبنانية.

علماً أن كل الإجراءات التي قامت بها الحكومات خلالا المدة 1958 لغاية 1964 لم تحقق كل تطلعات وطموحات الأهالي في الحصول على افضل الفرص لتعليم النشئ الجديد وبإمكان الباحثين تتبع دور مجلس النواب اللبناني في تطوير هذا القطاع الحيوي والمهم لغاية اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية عام 1975.

الهوامش:

(1) حسان حلاف: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، ط3، بيروت، 2006م، ص412.

(2) فؤاد شهاب: ولد عام 1902 وتخرج عام 1923 برتبة ملازم من المدرسة الحربية بحمص ، شغل منصب أول قائد للجيش اللبناني في عام 1945 ، ثم أصبح وزيراً للدفاع للمدة بين 1956-1957 ، انتخب رئيساً للجمهورية للمدة بين 1958-1964 . بكر عبد الحق رشيد ، فؤاد شهاب ودوره السياسي والعسكري في لبنان حتى عام ١٩٦٤م، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد ، 2012 .

(3) عدنان الأمين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، دار الجديد، بيروت، 2022، ص25.

(4) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 كانون الثاني 1960.

(5) الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، اعداد المركز التربوي للبحوث والانماء، الجمهورية اللبنانية وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1995، ص15.

(6) جان ملحة : حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة ، البيانات الوزارية والوزراء 1943-2003 ، الإصدار الرابع ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط3 ، بيروت 2003 ، ص 178 .

(7) سامي الصلح: ولد في عكا عام 1887 لأسرة من صيدا ودرس الحقوق في استانبول وباريس . انتقل إلى بيروت عام 1921 تولى رئاسة الوزراء سبع مرات وتولى عدة مناصب وزارية توفي في بيروت عام 1968 ، عرف بدفاعة عن القضية الفلسطينية ، عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام ، المعجم النيابي اللبناني – سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006 ، ط1 ، دار بلال للطباعة والنشر2007 ، ص 314-315.

(8) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 1958/3/25 .

(9) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 26 آذار 1958.

(10) م.م.ن.ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الأول – محضر الجلسة التاسعة، المنعقدة في 2 آيار 1959.

(11) مجلس النواب ، نحو رسم سياسة للتعليم الإساسي في لبنان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – أوراق الندوة البرلمانية حول التعليم الإساسي المنعقدة في مجلس النواب بدعوة من لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة النيابية بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في 11/تموز/2002 ، ص 4.

(12) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في 4 كانون الأول 1958.

(13) م. م. ن. ل. الدور التشريعي– العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السابعة، المنعقدة في 9 كانون الأول 1958، تشريع.

(14) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في 20 كانون الثاني، 1959.

(15) م. م. ن. ل الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 2 نيسان 1959.

(16) م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادل الثاني، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في 3 كانون الأول 1959.

(17) م. م. ن. ل الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الثاني – محضر الجلسة الخامسة المنعقد في 22 تشرين الثاني 1959، المنعقدة ، ص3.

(18) م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع – الاعقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، 14 – 1 – 1960، المنعقدة من 1 – 6.

(19) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الأول – محضر الجلسة الثالثة 20 – نيسان – 1960، المنعقدة، ص49.

(20) م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الأول – محضر الجلسة الثالثة 20 – نيسان – 1960، المنعقدة ، ص49.

(21) ولد في بيروت عام 1905 . درس الحقوق في الجامعة الأمريكية ، انتخب نائباً لأول مرة عن مدينة بيروت في عام 1943 ، وانتخب رئيساً لمجلس الوزراء أعوام : 1952 ، 1953 ، 1960 ، 1961 ، 1970 ، 1972 . وأسس عام 1951 ، الجمعية الخيرية للأموال الإسلامية ، أسس عام 1975 مع رشيد كرامي وريمون إدة ، جبهة الاتحاد الوطني لمحاربة التقسيم ، توفي بآيار عام 2002 ، فاضل حايف كاظم غربي السلطاني ، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000 ، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية 2014 .

(22) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1960 – محضر الجلسة الثانية الخميس – 18 – آب – 1960، المنعقدة ، ص 60 – 61.

(23) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر – العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثامنة، الثلاثاء – 20 أيلول 1960.

(24) نفس المصدر السابق.

(25) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 19 كانون الثاني 1961 .

(26) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1960 – 1961 محضر الجلسة الأولى، الثلاثاء – 3 – 1 – 1961.

(27) من بيروت ومواليد اللاذقية عام 1914 ، تلقى علومه في المقاصد الإسلامية في بيروت وتخرج منها في 1930 ، مارس الأعمال التجارية ، قام بدور مهم في مرحلة الاستقلال اللبناني عام 1943 ، وانتخب نائباً عن بيروت أعوام : 1960 ، 1968 ، عرف بولائه للنهج الشهابي ، توفي عام 1960 . وأطلقت بلدية بيروت اسمه على أحد شوارع المدينة ، عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام ، المصدر السابق ، ص162-163.

(28) ولد في مدينة الإسكندرية في 15/آذار / 1913 ، والده إيميل إده رئيس الجمهورية اللبنانية إبان الانتداب الفرنسي عام 1936-1941 . تخرج من الحقوق عام 1934 . انتخب عميداً لحزب الكتلة الوطنية بعد وفات والده عام 1949 ، انتخب نائباً للمرة الأولى عام 1953 ، وأعيد انتخابه أعوام : 1957 ، 1960 ، 1968 ، 1972 ، تقلد عدة مناصب وزارية أعوام : 1958 ، 1968 ، 1969 ، توفي في باريس عام 2000 ، عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام ، المصدر السابق ، ص31-32 .

(29) المصدر السابق، ص22.

(30) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الأول لسنة 1961، محضر الجلسة الرابعة – المنعقدة 11 – 4 – 1961.

(31) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد العادي محضر الجلسة الرابعة عشر، المنعقدة 20/ 12 / 1960، المنعقدة 1960.

(32) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر – العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، 6 -11-1962.

(33) ولد في زوق امكايل ، قضاء كسروان عام 1908 ، تلقى دروسه الابتدائية والتكميلية في معهد الأخوة المريميين في جونيا والثانوية في معهد القديس يوسف ، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف وتخرج عام 1935 ، مارس مهنة المحاماة ، انتخب نائباً عن دائرة كسروان الفتوح عام 1957 ، وأعيد انتخابه في دورات : 1960 ، 1964 ، 1968 ، توفي عام 1990 ، عدنان محسن ظاهر ، رياض الغنام ، المصدر السابق ، ص83 .

(34) مولد في قرنايل (قضاء بعبدا) عام 1909 ، حصل على شهادة الحقوق من الجامعة اليسوعية عام 1932 ، دخل الحياة السياسية وانتخب نائباً عن قضاء بعبدا دورات عام : 1951 ، 1953 ، 1960 ، 1968 ، 1972 ، تولى عدة مناصب وزارية آخرها عام 1973 وزيراً للداخلية توفي في 10/تموز/1989 ، عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام ، ص 52.

(35) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد الاستثنائي الأول لسنة 1963 – محضر الجلسة الأولى المنعقدة 7 – 1 – 1963،.

(36) م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد العادي الثاني لسنة 1963 – محضر الجلسة الثالثة – المنعقدة 29 – 11 – 1963.

(37) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول. محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في 27/ حزيران – 1963.

(38) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالث، المنعقدة 29/ تشرين الأول/ 1963.

(39) هي بعثة للبحوث الاقتصادية تعاقدت معها الحكومة اللبنانية عام 1959 يهدف اجراء مسح شامل للاقتصاد اللبناني المرتبط بخطط تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وتربوية وقضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص392. حسن موسى ، بلا هوادة ... المسيرة السياسية لرجل الدولة الرئيس سليم الحص ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1 ، بيروت ، 2014 ، ص 48 .

(40) م.م.ن.ل. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول محضر الجلسة الأولى المنعقدة في 29 أيلول 1964.

(41) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان 1975 -1990 ، تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، مقاربات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية ، مج1 ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرن، 2008 ، ص 139.

(42) عدنان الأمين ، المصدر السابق ، ص 22-23 .

(43) ولد في محلة زقاق البلاد في بيروت في 24/كانون الأول/1900، عرف عنه نضاله ضد الانتداب الفرنسي وحكم عليه بالسجن ثم بالنفي ، انتقل إلى الدول العربية فلسطين ومصر والحجاز وعمل في التجارة ، عاد إلى لبنان بعد الاستقلال ليصبح ممثلاً للملكة العربية السعودية التي لم يكن لها سفارة في لبنان . تولى عدة مناصب وزارية منها رئيساً لمجلس الوزراء اعوام 1951 و 1964 له مذكرات غير منشورة ، توفي في 10/كانون الثاني /1971 ، عدنان محسن ظاهر ، ورياض الغنام ، المصدر السابق ، ص 379-380.

(44) م.م. ن.ل. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد الاستثنائي الأول محضر الجلسة الأولى المنعقدة في 29 أيلول 1964 .

(45) المصدر نفسه .

(46) ولد في منيارة محافظة الشمال عام 1906 ، تخرج طبيباً في الطب الداخلي من المدرسة الطبية الفرنسية في بيروت ، ثم عين الطبيب الشرعي لقضاء عكار ، انتخب نائباً عن قضاء عكار في انتخابات عام 1943 ، وأعيد انتخابه في دورات أعوام : 1951 ، 1960 ، 1964 ، 1968 ، توفي عام 1988 ، عدنان محسن ظاهر ، ورياض الغنام ، ص 305-306 .

(47) م.م.ن.ل. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في 29 تشرين الأول 1964 .

(48) المصدر نفسه .

(49) م.م. ن.ل. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، مخضر الجلسة الخامسة المنعقدة في 5/تشرين الثاني/1964 .

(50) ولد في بلدة المختارة قضاء الشوف في 6/كانون الأول /1917 ، حصل على شهادة الحقوق من الجامعة اليسوعية ، انتخب نائباً عن الشوف عدة سنوات وتولى عدة حقائب وزارية ، عرف بمقاومته لسياسة الهيمنة والتسلق والاستعمار ، اغتيل في 16/آذار /1977 ، عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام ، ص125-128 .

(51) م.م. ن.ل. الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة السابقة المنعقدة في 3/كانون الأول/1964 .

(52) م. م. ن. ل. الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الحادية عشرة، المنعقدة في 1964/12/22.

(53) عدنان الأمين ، المصدر السابق ، 186.

المصادروالمراجع :

1. بكر عبد الحق رشيد ، فؤاد شهاب ودوره السياسي والعسكري في لبنان حتى عام ١٩٦٤م، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد ، 2012 .
2. حسان حلاق: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، ط3، بيروت، 2006م.
3. عدنان الأمين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، دار الجديد، بيروت، 2022 .

4. م. م. ن. ل الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الثاني – محضر الجلسة الخامسة المنعقد في 22 تشرين الثاني 1959.
5. م. م. ن. ل الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 2 نيسان 1959.
6. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 كانون الثاني 1960.
7. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الأول – محضر الجلسة الثالثة 20 – نيسان – 1960.
8. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 1958/3/25 – مناقشة البيان الوزاري.
9. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في 26 آذار 1958.
10. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في 4 كانون الأول 1958.
11. م. م. ن. ل. الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في 20 كانون الثاني، 1959.
12. م. م. ن. ل. الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الحادية عشرة، المنعقدة في 1964/12/22.
13. م. م. ن. ل. الدور التشريعي– العقد العادي الثاني، محضر الجلسة السابعة، المنعقدة في 9 كانون الأول 1958، تشريع.
14. م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع – الاعقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، 14 – 1 – 1960.
15. م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع، العقد العادل الثاني، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في 3 كانون الأول 1959.
16. م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر – العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثامنة، الثلاثاء – 20 أيلول 1960.
17. م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر – العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، 6 -11-1962.
18. م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول. محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في 27/ حزيران – 1963.
19. م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالث، المنعقدة 29/ تشرين الأول/ 1963.

20. م.م.ن.ل. الدور التشريعي التاسع – العقد العادي الأول – محضر الجلسة التاسعة، المنعقدة في 2 آيار 1959.
21. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد الاستثنائي الأول لسنة 1963 – محضر الجلسة الأولى المنعقدة 7 – 1 – 1963.
22. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد العادي الثاني لسنة 1963 – محضر الجلسة الثالثة – الثلاثاء 29 – 11 – 1963.
23. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر – العقد العادي محضر الجلسة الرابعة عشر، المنعقدة 20/ 12 / 1960، تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها سنة 1960.
24. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1960 – محضر الجلسة الثانية المنعقدة – 18 – آب – 1960.
25. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1960 – 1961 محضر الجلسة الأولى، المنعقدة – 3 – 1 – 1961.
26. م.م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الأول لسنة 1961، محضر الجلسة الرابعة – المنعقدة 11 – 4 – 1961.
27. م.ن.ل. الدور التشريعي العاشر ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في 19 كانون الثاني 1961.
28. هي بعثة للبحوث الاقتصادية تعاقدت معها الحكومة اللبنانية عام 1959 برئاسة الأب لوبريه يهدف اجراء مسح شامل للاقتصاد اللبناني المرتبط بخطط تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وتربوية وقضايا العالم العربي، المصدر السابق.
29. الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، اعداد المركز التربوي للبحوث والانماء، الجمهورية اللبنانية وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والانماء، 1995.

المصادر العربية باللغة الانكليزية

1. . M.N.L. Tenth Legislative Term, Second Extraordinary Decade, Minutes of the Fourth Session Held on January 19, 1961.
2. Adnan Al-Amin, Education in Lebanon: Angles and Scenes, Dar Al-Jadeed, Beirut, 2022.
3. Bakr Abdul Haq Rashid, Fouad Chehab and his Political and Military Role in Lebanon until 1964, Master's thesis submitted to the University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education, 2012.
4. Hassan Halaf: Issues of the Arab World, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 3rd ed., Beirut, 2006.
5. It is an economic research mission contracted by the Lebanese government in 1959 with the aim of conducting a comprehensive survey of the Lebanese economy linked to comprehensive

economic, social, and educational development plans and issues of the Arab world. The previous source.

6. M.M.N.L, Ninth Legislative Term – Second Extraordinary Session, Minutes of the Third Session, January 14, 1960, Subject: Budget Discussion.
7. M.M.N.L, Ninth Legislative Term, Second Just Decade, Minutes of the Ninth Session held on December 3, 1959.
8. M.M.N.L, Tenth Legislative Term – First Extraordinary Session, Minutes of the Eighth Session, Tuesday, September 20, 1960, Subject: (Approval of Project No. 5084 to open an appropriation in the National Education budget to open secondary schools.
9. M.M.N.L, Tenth Legislative Term – Second Ordinary Session, Minutes of the Third Session, November 6, 1962, Subject: (Discussion and approval of Project No. 11243, creating the position of laboratory technician at the Ministry of Education.
10. M.M.N.L, Tenth Legislative Term, First Extraordinary Session. Minutes of the First Session. Held on June 27, 1963.
11. M.M.N.L. Eleventh Legislative Term, Second Ordinary Session, Minutes of the Eleventh Session held on December 22, 1964.
12. M.M.N.L. Legislative Term - Second Ordinary Session, Minutes of the Seventh Session Held on December 9, 1958, Legislation.
13. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - First Ordinary Session - Minutes of the Session Third, April 20, 1960, subject and opening an additional appropriation in the national education budget.
14. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - First Ordinary Session, Minutes of the Second Session held on March 25, 1958 - Discussion of the Ministerial Statement.
15. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - First Ordinary Session, Minutes of the Second Session held on March 26, 1958.
16. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - Second Extraordinary Session, Minutes of the Third Session held on January 14, 1960.
17. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - Second Ordinary Session - Minutes of the Fifth Session held on November 22, 1959, Subject: Reading and Commenting on Incoming Papers.
18. M.M.N.L. Ninth Legislative Term - Second Ordinary Session, Minutes of the Sixth Session held on December 4, 1958.

19. M.M.N.L. Ninth Legislative Term, First Ordinary Session, Minutes of the Fourth Session held on April 2, 1959.
20. M.M.N.L. Ninth Legislative Term, Second Extraordinary Session, Minutes of the First Session held on January 20, 1959.
21. M.M.N.L., Tenth Legislative Term, Second Ordinary Session, Minutes of the Third Session, held on October 29, 1963.
22. Ninth Legislative Term - First Regular Session - Minutes of the Ninth Session, held on May 2, 1959.
23. Tenth Legislative Term - First Extraordinary Session of 1963 - Minutes of the First Session, Monday, January 7, 1963, Subject: Budget Discussion, 1208.
24. Tenth Legislative Term - Regular Session, Minutes of the Fourteenth Session, held on December 20, 1960, Reading and Commentary on the Papers Received, 1960.
25. Tenth Legislative Term - Second Regular Session of 1963 - Minutes of the Third Session, Tuesday, November 29, 1963, Subject: (Review and ratification of the branches of the decisions contained in the Observatory, 1411, opening a blank appropriation in the budget of the Ministry of National Education.
26. Tenth Legislative Term, First Extraordinary Session of 1960 - Minutes of the Second Session, Thursday, August 18, 1960, Subject: Discussion of the Ministerial Statement.
27. Tenth Legislative Term, First Ordinary Session of 1961, Minutes of the Fourth Session - Tuesday, April 11, 1961, Subject: Special Reading of Incoming Papers.
28. Tenth Legislative Term, Second Extraordinary Session For the year 1960-1961, Minutes of the First Session, Tuesday, January 3, 1961, Subject: Budget Discussion.
29. The New Structure of Education in Lebanon, prepared by the Educational Center for Research and Development, Lebanese Republic, Ministry of National Education, Youth and Sports, Educational Center for Research and Development, 1995.

Education issues in the Lebanese Parliament during the period (1958-1964) (primary, secondary and official education)

Dr. Fouad Khalaf Hussein Ali

Anbar Education Directorate

Ministry of Education

fouadkhalaf625@gmail.com

Keywords: Lebanon, Parliament, Education, Budget

Summary:

The education sector in Lebanon is a large sector encompassing a broad segment of Lebanese society. It is also one of the most complex sectors in the country, with issues easily intertwined at various levels. The poor quality of education in Lebanon led to calls for new reforms. As a result, between 1958 and 1964, the public education system witnessed increased attention, particularly in expanding educational services to reach the most deprived groups, who had been virtually deprived of education in previous years. Successive Lebanese governments realized the importance of implementing reforms and focusing on development issues in the Islamic peripheral regions, given their impact on the political system and social relations. The minutes of the Lebanese Parliament showed the great interest of the members in supporting the public education sector in the primary stage. The representatives focused on analyzing the educational reality and diagnosing the ills that affected the social reality of Lebanese society and caused many problems that hindered social and political stability through the lack of access to education for a large number of people. Ignorance can create a suitable environment for the spread of many social and political diseases that constitute a fertile ground through which Lebanon's enemies can penetrate to destroy Lebanon

by spreading chaos. Accordingly, the members of the Lebanese Parliament agreed to identify the field of primary education as a foundation that can be relied upon to strengthen the unity of society and build the new state. The members of the Parliament competed in presenting purposeful proposals for reform and urging governments to continue strengthening the government's role by adopting purposeful and productive education that achieves the aspirations of the Lebanese people in spreading primary education according to the latest successful international experiences. In this research, we will focus on official public schools.